المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 30-11-2006 العـــدد : 14038
الصفحـات : 35 المسلسل : 225

خلال لقائه بسفراء خادم الحرمين الشريفين .. النعيمي:

المملكة ليست مستعدة للقيام منفردة بمهمة موازنة السوق البترولية

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	30-11-2006	العـــدد :	14038
الصفحـات :	35	المسلسل :	225

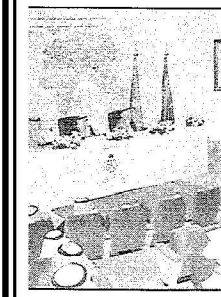

وزير البترول يجتمع مع رؤساء البعثات السعودية في الخارج في مقر الوزارة (واس)

الرياض - (و. أ. س):

التقى وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن براهيم النعيمي امس سفراء خادم الحرمين الشريفين في الخارج وذلك في قاعة الملك فهد بمقر وزارة الخارجية بالرياض.

وتحدث وزير البترول في بداية اللقاء الذي كان عنوانه البترول وأبعاده المحلية والدولية، عن الثروات البترولية الهائلة التي حبى الله بها المملكة.

وقال «إن الاحتياطي البترولي للمملكة يمثل ربع الاحتياطي العالمي، حيث يصل الى أكثر من (٢٦٤) مليار برميل»، مؤكدا أن هناك احتمالات لزيادة هذا الاحتياطي عن طريق أستكشافات جديدة أو عن طريق زيادة نسبة الاستخلاص للحقول الحالية وبمقدار يصل الى أكثر من (٢٠٠) مليار برميل.

وأضاف قائلاً «بالنسبة للغاز فان احتياطي المملكة الحالي يصل الى (٢٤٢) ترليون قدم مكعب حيث تحتل المملكة المرتبة الرابعة عالميا كما أن هناك جهودا متواصلة من أجل اكتشاف كميات أخرى من الغاز الطبيعي سواء من قبل شركة أرامكو السعودية في منطقة امتيازها أو من قبل الشركات العالمية التي أعطيت امتيازات للتنقيب».

وأبان أن متوسط انتاج المملكة من البترول والغاز يبلغ (٩) ملايين برميل يوميا من البترول الخام، مشيرا الى أن ذلك يمثل حوالي (١٣) بالمئة) من الانتاج العالمي ويضع المملكة في المرتبة الاولى عالميا في الانتاج والصادرات.

وأكد وزير البترول والثروة المعدنية أن المملكة تعمل الآن على رفع طاقتها الانتاجية لتصل الى (١٢ر٥) مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٩م.

وقال إن انتاج المملكة من الغاز يصل حاليا الى أكثر من (٧) بليون قدم مكعب يوميا يذهب للاستهلاك المحلي ويجعل المملكة ثامن أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي».

وأضاف «بان هذه الكميات الكبيرة من الاحتياطيات ومن الانتاج ومالها من تأثيرات أقتصادية محلية ودولية توضح مكانة وأهمية المملكة على خارطة السياسة الدولية وأيضا ما لهذه الثروة من اثار ايجابية على خطط ومستقبل النمو الاقتصادي الوطني».

وأوضح المهندس النعيمي أنه يمكن النظر الى سياسة المملكة فيما يخص البترول والغاز من خلال ثلاثة جوانب رئيسة أولها دولي وثانيها فيما يتعلق بالصناعة البترولية السعودية وثالثها فيما يخص العلاقة بين البترول والاقتصاد الوطني.

وقال «ان الجانب الدولي يتضمن بشكل عام علاقات وسياسات المملكة البترولية والمبنية على مصالحها الانية والمستقبلية فالمملكة تعمل من أجل أستمرار البترول كمصدر أساس للطاقة لاطول فترة ممكنة ومواجهة أي محاولة للاضرار بالبترول ودوره في الاقتصاد العالمي تحت أي مسمى مثل حماية البيئة أو تقليل الاعتماد على البترول المستورد أو القول ان البترول يوجد في مناطق غير آمنة أو من خلال الحد من الاستهلاك عن طريق زيادة الضرائب أو تفضيل مصدر للطاقة على اخر من خلال أساليب غير تجارية أو غير ذلك فنحن ندرك أن هذه السياسات تضر بنا وبالذات على المدبين القصير والمتوسط كما حدث خلال الثمانينات».

وأضاف «يهمنا الحصول على أفضل العوائد الممكنة من البترول من خلال الاسعار العادلة والمستقرة من ناحية وزيادة الانتاج من ناحية أخرى عندما تستدعي الحاجة الى ذلك» مشيرا في هذا الصدد الى أن عملية التوازن بين معدلات الانتاج والحصول على سعر مناسب عملية ليست يسيرة لكنهم نجحوا فيها خلال السنوات الماضية، متوقعا أن يستمر هذا النجاح مستقبلا.

وأبان وزير البترول أن المملكة تبذل جهودا متواصلة من أجل استقرار السوق البترولية الدولية أستقرار الاسعار مؤكدا أن ذلك يتطلب التنسيق والتعاون مع الدول المنتجة والمصدرة للبترول داخل الاوبك وكذلك عندما تستدعي الحاجة مع الدول المصدرة الرئيسة خارج الاوبك مثل روسيا والنرويج والمكسيك وبما يخدم مصالح الدول المنتجة والمصدرة ولايضر بالنمو الاقتصادي في الدول المستهلكة وخاصة الدول النامية.

وتابع المهندس النعيمي حديثه قائلا «ان المملكة ليست على أستعداد وبأي شكل من الاشكال على القيام بشكل منفرد بمهمة موازنة السوق من خلال مايعرف بالمنتج المرجح بحيث تخفض المملكة أنتاجها لوحدها للمحافظة على الاسعار بينما الآخرون لايفعلون ذلك».

وأفاد أنه في حالة ازدياد الطلب فان لدى المملكة ميزة نسبية حيث تحتفظ بطاقة أنتاجية أضافية تتراوح بين (٥ر١) الى (٢) مليون برميل يوميا، مؤكدا أن قرار المملكة في الاحتفاظ بطاقة أنتاجية فائضة أو زيادة انتاجها يهدف للمحافظة على استقرار السوق من خلال تعويض أي نقص يحصل نتيجة للصراعات السياسية أو الكوارث الطبيعية أو أي زيادة حادة في الاستهلاك.وأوضح النعيمي أن السياسة البترولية السعودية الدولية تهدف الى تعزيز وتقوية التعاون والحوار مع الدول المستهلكة للبترول فبالاضافة الى العلاقات المتنوعة بما فيها التعاون البترولي الوثيق الذي يربط المملكة بالعديد من الدول المستهلكة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والصين ودول الاتحاد الاوروبي واليابان وجنوب أفريقيا والهند وسيرلانكا والباكستان والفلبين وكوريا.

وعن جهود المملكة الدولية قال النعيمي «ان المملكة وبمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قادت الجهود الدولية لانشاء الامانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض والتي من أبرز أهدافها وضع أسس واضحة للتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول والعمل على ايجاد حلول للصعوبات التي تواجه هذا التعاون وتحسين آلية عمل السوق البترولية الدولية من حيث تبادل معلومات الاحصائيات البترولية لضمان الشفافية والاستقرار».

وفيما يخص الجانب الثاني من السياسة البترولية السعودية والمتعلقة ببناء صناعة بترولية سعودية قوية ومتكاملة محليا وعالميا، تدار وتعمل حسب أفضل الطرق الفنية والتجارية وبأيد سعودية وطنية قال النعيمي «ان شركة أرامكو السعودية وهي الشركة الوطنية، المملوكة للدولة تعتبر من أفضل وأنجح شركات البترول في العالم فقد أنجزت العديد من المشاريع المعلاقة في فترات قصيرة وبتكلفة مناسبة وهذا يشمل على سبيل المثال تطوير حقول الشيبة والقطيف ومضاعفة انتاج الغاز وغير ذلك كما أستطاعت الصناعة البترولية السعودية الدخول في مشاريع لتكرير البترول وتوزيعها في اسيا وفي أمريكا، مضيفاً بأن الشركة أهتمت

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 30-11-2006 العـــدد : 14038
الصفحـات : 35 المسلسل : 225

بالمواطن السعودي تدريبا وتعليما وتأهيلا حيث تبلغ نسبة السعوديين العاملين في شركة أرامكو السعودية (٨٧ بالمئة) من مجموع (٥٢) الف موظف.

وأفاد أن الوزارة وضمن مساعيها لبناء صناعة بترولية سعودية متينة ومتكاملة شجعت القطاع الخاص السعودي على تأسيس صناعات وخدمات مرتبطة بقطاع الطاقة مثل قيام الوزارة بقيادة جهود انشاء شركة طاقة واتاحة القطاع الخاص السعودي لادارتها والمشاركة بنسبة عالية في ملكيتها وهي شركة تعمل في مجالات الخدمات والصناعات المرتبطة بالبترول والطاقة مثل الحفر والمسح الجيولوجي وغيرهما مؤكدا أن الوزارة مستمرة في تشجيع القطاع الخاص السعودي على بناء شركات مماثلة من أجل زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالجانب الثالث والاخير من جوانب السياسة والاستراتيجية البترولية السعودية، قال المهندس النعيمي ان هذا الجانب يتعلق بالعمل على ربط البترول بالاقتصاد الوطني من حيث تحفيز نموه وتنويع القاعدة الاقتصادية، بهدف تقليل الاعتماد على عائدات البترول المصدر في الاقتصاد الوطني.

وأشار الى ان وزارة البترول والثروة المعدنية تركز وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز حفظهما الله على عدد من الأمور:

أولا: توفير الغاز الطبيعي والبترول لبناء صناعات بتروكيمائية واسعة حيث ان أنتاج المملكة حاليا من البتروكيميائيات يصل الى نحو (٨ بالمئة) من اجمالي الانتاج العالمي، مبينا أنه في أوائل العقد القادم سوف يكون نصيب المملكة حوالي (١٥ بالمئة) من اجمالي الانتاج العالمي وقال «أضافة الى ذلك فاننا بدأنا التركيز على تشجيع وتطوير الصناعات التحويلية والنهائية ضمن قاعدة الصناعات البتروكيمائية مثل الاطارات وقطع غيار السيارات وغير ذلك».

ثانيا: توفير البترول والغاز بأسعار مناسبة وبالكميات المطلوبة لتطوير الصناعات المحلية التي تعتمد على الطاقة حيث ان المملكة تعمل حاليا على تطوير وتصنيع ثرواتها التعدينية مع ربطها بثرواتها من البترول والغاز وقال «نحن نعمل الان على بناء مدينة للصناعات التعدينية شمال الجبيل في منطقة رأس الزور الواقعة على الخليج العربي متمثلة في صناعات الالمنيوم والاسمدة بهدف أن تصبح المملكة واحدة من أهم الدول في هذه الصناعات حيث سيتم جلب الفوسفات من أقصى شمال المملكة والبوكسايت من وسط المملكة عن طريق سكة حديد لتصل الى رأس الزور».

وأكد أن الصناعة والسياسة البترولية تعتبر مفخرة لكل مواطن ومسؤول، قائلاً «اننا كمسؤولين حكوميين نتحمل عبء توضيحها للعالم وهذه مسؤولية ليست باليسيرة بل أن المسؤولية تكون أصعب على ممثلينا في الخارج وفي طليعتهم أصحاب المعالي والسعادة السفراء».

وأضاف بقوله: «اننا في وزارة البترول والثروة المعدنية نعتبركم عونا لنا كما أننا عون لكم ونحن على استعداد للمساهمة في أي جهد تقومون به».

بعد ذلك دار حوار بين وزير البترول والثروة المعدنية وسفراء خادم الحرمين الشريفين تناول جملة من الموضوعات ذات العلاقة بعمل الوزارة والسفارات.

وأجاب النعيمي على تساؤلات واستفسارات السفراء عن نشاطات الوزارة وجهودها المختلفة على الساحات الدولية.

حضر اللقاء وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية والثقافية الدكتور يوسف السعدون.